طلبت من الحكومة استقطاع مبالغ المشاريع التي ستنجز لأكثر من خمس سنوات

الجبري: «المالية» تبدأ مناقشة الخطة الإنمائية خلال الفترة المقبلة

تعد لجنة الشؤون المالية والاقتصادية من اللجان البرلمانية الرئيسية والدائمة، وذلك لتشعب اختصاصاتها وأهمية الموضوعات التي تتناولها.

ورسمت المادة 43 من اللائحة الداخلية آلية تشكيل اللجان البرلمانية خاصة اللجان الأصلية وفصلت آلية تشكيل لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بحيث تتكون من سبعة أعضاء ويدخل في اختصاصها «الجانب المالي والاقتصادي من أعمال الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات العامة وما يتعلق بشؤون وزارة المالية والتجارة والصناعة وديوان الخدمة المدنية وديوان المحاسبة وذات الطابع المالي والاقتصادي وشركات القطاع العام وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية».

وتأتي أهمية لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عندما وضع المشرع اللائحة الداخلية نصا تفصيليا لأعمالها الداخلة في اختصاصاتها علاوة على انضمام رئيس اللجنة بمجرد انتخابه إلى مكتب المجلس المكون من رئيس المجلس ونائب رئيس المجلس وأمين السر والمراقب وينضم إليهم رئيسا اللجنتين التشريعية والقانونية ولجنة تحديد وترتيب الأولويات حسب التعديل الأخير الذي أجري على المادة 32 من اللائحة.

وتتكون اللجنة المالية في دور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الرابع عشر من سبعة أعضاء ينتمون إلى مختلف التوجهات السياسية فيرأسها النائب فيصل الشايع والنائب محمد الجبري مقررا لها إلى النواب أحمد لاري وأحمد القضيبي وخلف دميثير العنزي وطلال السهلي وفيصل الكندري.

وبحسب البيان الشهري بالموضوعات المدرجة على جدول أعمال اللجنة الصادر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة فإن عدد الموضوعات المدرجة بلغ 257 موضوعا يتضمن منه مرسومين بقانون و16 مشاريع بقوانين و116 اقتراحات بقوانين و113 اقتراحات برغبة و10 موضوعات أخرى.

أما عن أولويات اللجنة لدور الانعقاد العادي الثالث (الحالي) للفصل التشريعي الرابع عشر فإن اللجنة حددت أولوياتها وهي: مشروع قانون إصدار الخطة السنوية 2014/2015 ومشروع الخطة الإنمائية للسنوات 2019/2020 ـ 2015/2016 والمشروعات بقوانين في شأن الموافقة على اكتتاب الكويت لزيادة رؤوس أموال بعض المؤسسات الاقتصادية ومشروع قانون في شأن تنظيم الوكالات التجارية ومشروع قانون في شأن المشتريات والمناقصات العامة والاقتراحات بقوانين ذات العلاقة إضافة إلى مشروع قانون في شأن تعديل قانون التخصيص رقم 37 لسنة 2010 والاقتراحات بقوانين ذات العلاقة.

أما عن إنجازات اللجنة المالية فإنها تمكنت خلال دور الانعقاد العادي الثاني (السابق) من الفصل التشريعي الرابع عشر إقرار 11 قانونا ونشر في الجريدة الرسمية.

وأقر المجلس تقارير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بشأن تعديل اسم بنك التسليف والادخار وتعديل بعض أحكام القانون رقم 23 لسنة 1968 بشأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والقانون رقم 19 لسنة 2014 بإضافة مادة جديدة برقم 28 مكررا د إلى قانون رقم 47 لسنة 1993 بشأن الرعاية السكينة وتعديل بعض أحكام القانون رقم 2 لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 98 لسنة 2013 بشأن إنشاء الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما أقر المجلس تعديل بعض أحكام القانون رقم 6 لسنة 2008 بشأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة وتعديل المرسوم بقانون رقم 22 لسنة 2012 بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 6 لسنة 2008 بشأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة.

وأصدر المجلس قانونا بشأن تعديل المادة 3 من القانون رقم 104 لسنة 2013 بشأن إنشاء صندوق دعم الأسرة وتعديل بعض أحكام القانون رقم 51 لسنة 2010 بشأن صندوق معالجة أوضاع المواطنين المتعثرين في سداد القروض الاستهلاكية والمقسطة تجاه البنوك وشركات الاستثمار، وتعديل بعض أحكام القانون رقم 5 لسنة 1962 بشأن إنشاء بيت الزكاة وإقرار قانون رقم 39 لسنة 2014 بشأن حماية المستهلك وتعديل بعض أحكام القانون رقم 47 لسنة 1993 بشأن الرعاية السكنية وتعديل بعض أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وإقرار القانون رقم 116 لسنة 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وفي ذات السياق أكد مقرر لجنة الشؤون المالية والاقتصادية النائب محمد الجبري أن اللجنة ستبدأ العمل على مناقشة الخطة الإنمائية خلال الفترة المقبلة مشيرا إلى أن اللجنة طلبت من الحكومة أن تستقطع مبالغ المشاريع التي ستنجز أكثر من خمس سنوات لتتضح لدينا المبالغ الحقيقية للمشاريع.

وأضاف الجبري «سنبحث في اللجنة المالية كذلك التعديلات المقدمة لقانون هيئة أسواق المال إضافة إلى إقرار قانون خاص يعنى بالمسرحين لأنه بات من غير المقبول أن يجدد لهم مجلس الوزراء كل فترة»، مؤكدا أن الحكومة مطالبة بتعيين المسرحين من خلال تعيينهم في وظائف حكومية وبنفس وصفهم الوظيفي على ألا يؤثر ذلك على المسجلين الجدد في ديوان الخدمة المدنية.

محمد الجبري

سنبحث في اللجنة المالية التعديلات المقدمة على قانون هيئة أسواق المال إضافة إلى إقرار قانون خاص يعنى بالمسرحين

الغانم يهنئ نظيره في جمهورية نورو بالعيد الوطني

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم برقية تهنئة إلى رئيس البرلمان في جمهورية نورو لودويغ سكوتي بمناسبة العيد الوطني لبلده.

مرزوق الغانم

الخرينج ينعى الراحل عباس مناور: عاش محبا للكويت ولنظامها وأهلها

نعى نائب رئيس مجلس الأمة مبارك بنيه الخرينج النائب السابق العم عباس حبيب مناور عضو المجلس التأسيسي وعضو عدة مجالس للأمة، وأكد الخرينج ان المغفور له بإذن الله عاش محبا للكويت ولنظامها وأهلها، متصفا بالحكمة وبعد النظر وحسن تقدير المسؤولية، رحم الله الفقيد واسكنه فسيح جناته وألهم ذويه ومحبيه الصبر والسلوان.

مبارك الخرينج

..ويرحب بزيارة رئيس الوزراء المصري ويدين العمليات الإرهابية في سيناء

رحب نائب رئيس مجلس الأمة ورئيس لجنة الأخوة البرلمانية الكويتية-المصرية مبارك الخرينج بزيارة رئيس مجلس الوزراء المصري م.إبراهيم محلب لبلده الثاني الكويت، متمنيا له وللوفد المرافق له طيب الإقامة والنجاح في زيارته للكويت.

وتقدم الخرينج بأحر التعازي القلبية لمصر العروبة قيادة وحكومة وشعبا بشهداء الجيش المصري الذين ذهبوا ضحية العمل الإرهابي الجبان، متمنيا للشهداء الرحمة والمغفرة وللمصابين الشفاء العاجل ولمصر الخير والأمن والأمان والاستقرار.

العدواني لإنشاء مسلخ في العبدلي

طالب النائب عبدالله العدواني بلدية الكويت إنشاء مسلخ في منطقة العبدلي، وذلك لخدمة أهالي المزارع، سيما انه لا يوجد الآن مكان مخصص للذبح.

واقترح العدواني ان يتم انشاء هذا المسلخ لكي يستطيع اهالي مزارع العبدلي استخدامه بصورة تحميهم من عدم صلاحية بعض الذبائح وتمكن المسؤولين في البلدية والصحة والبيئة من ضمان عدم وجود امراض في المواشي التي يتم ذبحها في المنطقة، لافتا الى ان الوضع الحالي يساهم في انتشار الجزارين غير المرخص لهم بالذبح، علاوة على تلوث المكان لعدم وجود مكان مخصص للذبح، ما يساهم في انتشار الامراض والاوبئة في منطقة العبدلي الزراعية.

عبدالله العدواني

لأنها الملاذ الأخير أمام المواطنين

الحريجي: نرفض بشكل قاطع خصخصة الجمعيات التعاونية ولن نسمح بمرور القانون

أكد النائب سعود الحريجي رفضه القاطع لخصخصة الجمعيات التعاونية، مشددا على انه وزملاءه أعضاء مجلس الامة لن يسمحوا بمرور اي قانون من المجلس يسمح بخصخصة التعاونيات لانها الملاذ الاخير امام المواطنين في ظل غلاء الاسعار وتحكم واحتكار التجار للمواد والسلع الغذائية ولا بد ان تبقى الجمعيات بيد الدولة وتحت مظلة وزارة الشؤون الاجتماعية.

وقال الحريجي في تصريح صحافي: ان الجمعيات التعاونية ملك للمواطنين وليس ملكا للحكومة حتى تخصصها، مضيفا ان خصخصة التعاونيات تعتبر مخالفة جسيمة للدستور والقانون، حيث ينص الدستور على ان تقوم الدولة برعاية التعاون، والجمعيات شكل من اشكال التعاون، كما ان الجمعيات مملوكة للمساهمين، فهم اصحاب القرار من خلال الجمعية العمومية، وبالتالي من الصعب صدور قرار الخصخصة للتعاونيات بقانون من قبل الحكومة ممثلة في وزارة الشؤون.

وقال الحريجي ان الجمعيات التعاونية ناجحة في اداء رسالتها الاجتماعية بمساندة المواطنين في مواجهة غلاء المعيشة وجنون الأسعار واحتكار بعض التجار، فلماذا نخصص شيئا ناجحا؟! مضيفا: ان الجمعيات التعاونية تخصم 10٪ من ارباح السلع المبيعة للإنفاق على العمل الاجتماعي داخل المناطق المتواجد بها الجمعيات، وفي حالة سيطرة القطاع الخاص على الجمعيات بعد الخصخصة ومع نفوذهم لدى الحكومة من الصعب جدا الاستمرار في الانفاق على العمل الاجتماعي في المناطق تماما كالحال اليوم، حيث يحقق القطاع الخاص ارباحا خيالية دون ادنى انفاق على المجتمع فالدور الاجتماعي للقطاع الخاص غائب.

واضاف الحريجي: ان الجمعيات هي اكبر منافذ البيع في البلد وهي دعامة اقتصادية كبرى وركيزة من ركائز التنمية ولا يجوز ان يتحكم فيها افراد معينون، لافتا الى ان الجمعيات التعاونية ومن خلال مجالس اداراتها تعد مركزا لتنمية المهارات القيادية والادارية للشباب الكويتي، مشيرا الى ان اغلب اعضاء مجلس الامة كانوا اعضاء في مجالس الجمعيات التعاونية وتخرجوا في هذه المراكز التدريبية المهمة.

ووصف الحريجي خصخصة الجمعيات التعاونية بانه سيكون بمنزلة اغتيال للعمل الاجتماعي في الكويت، موضحا ان التعاونيات من اهم سمات المجتمع الكويتي ومبعث فخر لدورها الاجتماعي الكبير، محذرا من ان خصخصتها سيزيد من قضية احتكار التجار للبضائع والسلع والتحكم في الاسعار وسوف تضر بالمساهمين والمستهلكين وتلغي الدور التعاوني لها.

سعود الحريجي

عسكر: خالص العزاء بوفاة المناور

قال النائب عسكر العنزي: خالص العزاء والمواساة لاسرة المناور بوفاة عضو المجلس التأسيسي والنائب السابق العم عباس حبيب المناور وتغمده الله بواسع رحمته، فقد خسرنا رجلا من رجالات الكويت الوطنيين والمخلصين وكان رحمه الله صوتا للحكمة والعقل وبعد النظر وتغليب المصلحة العامة وافنى حياته البرلمانية والسياسية في خدمة الكويت واهلها.

عسكر العنزي

الدويسان يستنكر جريمة اغتيال أورنس الهذال

استنكر النائب فيصل الدويسان بشدة الجريمة النكراء التي اقدمت عليها داعش عندما اغتالت شيخ قبيلة عنزة اورنس الهذال والذي نحتسبه شهيدابإذن الله.وقال الدويسان ان تنظيم داعش التكفيري مازال يوغل في دماء المسلمين وقتلهم وتشريدهم من دون رادع ديني او اخلاقي مما يدل على انه احدى الوسائل الصهيونية لتدمير الدول العربية وتشويه صورة الاسلام.وابدى استغرابه استمرار تأييد بعض الكويتيين لداعش على الرغم من الجرائم البشعة التي تقوم بها كل يوم، والاغرب من يقول ان ما يحدث في العراق ثورة عشائر، متسائلا: كيف تكون ثورة عشائر والذين يقتلون ابناء وشيوخ العشائر وآخرهم الشيخ اورنس الهذال.

وختم الدويسان بتقديمه احر التعازي لابناء وشيوخ قبيلة عنزة الكريمة باستشهاد الشيخ اورنس الهذال وان يلهم اهله الصبر والسلوان.

فيصل الدويسان

الخرافي: يعكس طموح العقل البشري

الجيران: مقترح النائب العوضي بخصوص تقديم الوقت مدروس جيداً

قال عضو مجلس الأمة النائب د.عبدالرحمن الجيران إن السيمنار الذي أقامته جامعة الكويت بخصوص مقترح تقديم الوقت المقدم من النائب كامل العوضي يعكس ما قام به العوضي من جهود وتحركات واستطلاعات ودراسات وإحصائيات على مدى ما يقرب من العام، مؤكدا ان السيمنار كان مثالا يحتذى لعرض الدراسات والمقترحات لما تميز به من تنظيم ودقة في المعلومات ووضوح في الشرح إضافة إلى الاهتمام الشديد من النائب العوضي وحرصه على تحقيق الغاية من السيمنار، حيث كان يتحرك بين الجميع ويتابع كل التفاصيل.

وأضاف الجيران ان فكرة المشروع تعتبر فكرة رائدة في الكويت ويجب أن يتم إقرارها بأسرع وقت وبشكل دقيق، حيث انها تحمل للجميع فوائد وإيجابيات وتخلو من السلبيات، مشيرا إلى ان الكويت في الوقت الراهن، وهي على أبواب خطة تنمية ضخمة، أحوج ما تكون إلى مثل هذه الأفكار الإبداعية مثل تقديم الوقت ساعتين في فصل الصيف.

كما أوضح الجيران ان نظام التوقيت الصيفي يعد تجربة فريدة لتنظيم الوقت وضمان جيد لتوفير الطاقة الكهربائية، حيث انه سيساهم في الاستغناء عن الإنارة لمدة ساعتين في فترة الليل مما يوفر حوالي 500 ميغاواط يوميا، كما أثبت دراسات وزارة الكهرباء والماء.

ولفت الجيران إلى البعد الاجتماعي المهم للمشروع، حيث سيساهم المشروع في زيادة وقت جلوس الأسرة مع بعضها مما يعزز التلاحم الأسري ويساهم بالتالي في بناء مجتمع أفضل وأكثر تماسكا لأن التربية الصالحة في العائلة هي أساس المجتمع السليم، مبينا ان وقت جلوس الأسرة سيكون بين صلاة العصر والغرب، وهو الوقت الذي يتم تضييعه حسب التوقيت الحالي بالنوم بعد العودة من العمل بسبب التعب والإرهاق من درجات الحرارة المرتفعة.

كما بين الجيران ان تقديم الوقت يساهم في توزيع تركيز الضغط اليومي على الطرقات ويخفف من الازدحام المروري، حيث أخذت الكثير من الدول المتقدمة بهذه الفكرة ونفذتها من أجل التدرج في تفويج الموظفين في القطاعين العام والخاص وخاصة في فصل الصيف، حيث تم تقديم موعد الدوام الرسمي للدولة ساعتين.

ولفت الجيران إلى ان النظام المقترح يساعد الطلبة في تحسين أدائهم وتحصيلهم العلمي بسبب الذهاب مبكرا والعودة مبكرا قبل اشتداد درجات الحرارة، كما انه سيساهم في إعطاء وقت راحة للعمال في وقت الظهيرة.

وختم الجيران متقدما بالشكر للنائب العوضي على مقترحه ونشاطه ومتابعاته العلمية والشعبية لفكرة مقترحه، معتبرا ان المشروع يعتبر إنجازا حقيقيا في تاريخ الكويت في حال تم إقراره، ويجب إقراره لأن «الكويت تستحق منا المزيد».

من جانبه، قال أمين سر مجلس الأمة النائب م.عادل الخرافي ان المقترح المقدم من النائب كامل العوضي بشأن تقديم الوقت ساعتين في فصل الصيف يعتمد على طبيعة العلاقة بين الإنسان والبيئة المحيطة به من ليل ونهار وحرارة وبرودة، معتبرا أنها عودة إلى التصرف الأساسي والمبدئي في التعامل مع الطبيعة بهدف الانسجام، حيث نجد أن المناطق ذات المواءمة الجوية لدرجات حرارة جسم الإنسان تكتظ بالبشر بينما يقل عدد السكان في الأماكن ذات درجات الحرارة العالية جدا أو المنخفضة الحرارة مثل المناطق القطبية.

وأضاف الخرافي انه شرف أنه كان من ضمن حضور السيمنار أن مبدأ المقترح يختصر مسافات طويلة من علم الهندسة الذي يبنى على التعامل مع الطبيعة وتسخير الأمور غير المنسجمة من الطبيعة مع أمور الإنسان وحل المشاكل التي تقف في طريق هذا التغيير، مبينا أن النائب العوضي اتبع الطريق الأسهل حيث تقوم فكرته على تكيف الإنسان مع الطبيعة وليس تكيف الطبيعة مع الإنسان وهو أمر معقد ومكلف وشبه مستحيل في كثير من الأحيان.

وأوضح الخرافي أن ارتباط الحركة والتنقل والنشاط للبشر في ساعات الذروة أصبح من المشاكل المستعصية حتى على الفكر الهندسي، لافتا إلى أن فكرة مقترح تقديم الوقت تساهم في توزيع هذه الكثافة من ساعات الذروة ككثافة الناس إلى ساعات أخف كثافة من الناس وسيساعد أمور النقل والتكنولوجيا للأفضل.

وختم الخرافي مبينا أن الدراسة التي قدمها النائب العوضي هي دراسة ناضجة تعكس طموح العقل البشري الذي يتخذ المحاولة والتجربة منهجا للتطور والتطوير، مشيرا إلى أن السيمنار التي جمع فيها العوضي أهل الاختصاص والخبرة في جامعة الكويت ارتقت إلى المستوى العلمي للفكرة وتمت إدارتها بشكل متميز من قبل النائب العوضي، مؤكدا أن دعم الفكرة أمر محتوم وواجب لما فيها من إيجابيات للناس واحترام لـ «فكري كمهندس»، إضافة إلى فوائدها الأخرى المتعددة من النواحي الصحية والتربوية والبيئية والاجتماعية والسلوكية وغيرها.

د.عبدالرحمن الجيران

م.عادل الخرافي